

كلمة السيدة بسيمة الحقاوي
وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

خلال اللقاء الجهوي حول
فقر الأطفال بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من
القياس إلى الفعل

الرباط، 15-17 ماي 2017

بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيد رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية

السيد رئيس مكتب اليونيسيف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا

السيدة ممثلة اليونيسيف بالمغرب

السيدات والسادة.. الحضور الكريم

يسعدني أن أشارككم افتتاح هذا اللقاء الجهوي، الذي اختار "فقر الأطفال بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من القياس إلى الفعل" موضوعا له، وأرحب بالسيدات والسادة ممثلات وممثلي الدول الشقيقة والصديقة والخبراء ببلدهم الثاني المغرب، وأتمنى لكم مقاما سعيدا.

حضرات السيدات والسادة

لا تخفى عليكم أهمية القياس وجمع المعطيات ونوعيتها وراهنيتها في تحديد وتنزيل أي سياسية عمومية كيفما كان موضوعها وآثارها، وتعد دراسة الفقر المتعدد الأبعاد إضافة نوعية لمجموع الأبحاث والمعطيات التي يتوفر عليها المغرب، والتي أصبحت تتسم بالدقة واستهداف إشكالات محددة، سواء ذات الطابع الاقتصادي أو السوسيو ديموغرافي التي توفرها المندوبية السامية للتخطيط أو تلك التي توفرها القطاعات الحكومية، ومنها التي قامت بها الوزارة في المجال، كالبحث الوطني الأول والثاني حول الإعاقة بالمغرب، والبحث الميداني المتعلق بـ"10 سنوات من تنفيذ مدونة الأسرة: أي تغيرات في تمثلات ومواقف وممارسات المواطنين والمواطنات"، وهي الأبحاث التي تمكن من توفير معطيات محيية حول مواضيع دقيقة.

حضرات السيدات والسادة

يتوفر المغرب اليوم على سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة 2015-2025 تعد جوابا وطنيا للوقاية وحماية الطفولة من كل أشكال العنف والإهمال والاستغلال، وخاصة الأطفال الأكثر عرضة للخطر، وتتمحور حول خمسة أهداف استراتيجية هي:

- تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيز فعاليته؛
- إحداث أجهزة ترايبية مندمجة لحماية الطفولة؛
- وضع معايير للمؤسسات والممارسات؛
- النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية؛
- وضع منظومات للمعلومات والتتبع والتقييم والمراقبة.

كما تعد إطارا منسجما ينخرط فيه جميع الفاعلين لضمان التنسيق مركزيا ومحليا، حيث يساهم أكثر من 25 قطاعا حكوميا في تنفيذ هذه السياسة العمومية وفق برنامج وطني تنفيذي 2015-2020 يحدد المسؤوليات ومؤشرات الإنجاز وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين في هذا المجال، من قطاعات حكومية وجمعيات والأطفال أنفسهم، والذي يتضمن 25 هدفا فرعيًا و115 تدبيرًا، وتشرف على تتبعه لجنة وزارية مكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، برئاسة السيد رئيس الحكومة.

حضرات السيدات والسادة

أطلقت الوزارة، في إطار الجهود الرامية إلى توفير معطيات دقيقة حول مجال الطفولة بالمغرب، مجموعة من الدراسات المهيكلة، بتعاون مع مختلف الشركاء، سواء تلك التي تخص إحداث أجهزة ترايبية مندمجة لحماية الطفولة، أو وضع مرجع الوظائف والكفاءات للموارد البشرية العاملة في مجال حماية الطفولة، أو معايرة المؤسسات والخدمات الموجهة للطفولة.

ونظرا لأهمية المعطيات، في سن أو توجيه السياسات العمومية وتتبع نجاعتها، فقد أفردت السياسة العمومية هدفا استراتيجيا خاصا بهذا المجال يروم إرساء منظومة موحدة ومركزة ومشاركة بين كل الفاعلين في مجال حماية الطفولة والنهوض بحقوقها، وذلك من أجل جمع وتبادل المعلومات حول العنف والاعتداء والاستغلال ضد الأطفال. وسنعمل على أن تكون هذه المنظومة شاملة لكل أشكال حقوق الأطفال لتمكنا من التدخل الناجع، وتتبع آثار السياسات العمومية على الأطفال

وأسرهم، خاصة الأطفال الأكثر عرضة للعنف من جهة، ومن التفاعل مع الآليات الوطنية والدولية في مجال تتبع حقوق الطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى.

حضرات السيدات والسادة

أغتنم هذه المناسبة لأنوه بمستوى الشراكة بين الوزارة وبين المرصد الوطني للتنمية البشرية، الذي أثمر هذه الدراسة حول الفقر المتعدد الأبعاد، اعتمادا على قاعدة البيانات التي تتوفر عليها المرصد والخاصة بمعطيات بحثه الدوري حول الأسر المغربية، والتي تشكل قفزة نوعية في مجال إنتاج المعلومات الدقيقة الخاصة بوضعية أطفالنا، ليس فقط من حيث دقة المعطيات الأولية التي اعتمدها كمدخلات، والتي مكنت من وضع الطفل في صلب البحث، بل أيضا من حيث مقاربتها المتعددة المداخل، وتناولها للظاهرة من زاوية مفهومي أبعاد الحرمان وتداخل أبعاد الحرمان لدى الأطفال. فلم يعد الطفل الفقير هو ذلك الطفل المحروم ماديا فقط، بل يعد فقيرا أيضا ذلك الطفل المحروم من حقه في الولوج إلى الماء، أو خدمات الصحة، أو التعليم، أو الصرف الصحي، أو المعلومة. وكلما تداخلت هذه العوامل كانت حدة الفقر المسلط على الطفل أشد. وقد حددت الدراسة ثمانية أبعاد من الحرمان لدى الأطفال حسب فئات عمرية معينة، وبينت التداخل الحاصل بينهم، وخلصت إلى مؤشرات غاية في الأهمية، كعدد أبعاد الحرمان التي يتعرض لها أطفالنا أو نسبة الحرمان لدى الأطفال أو شدته.

لقد أبانت النتائج الأولية للدراسة أن 73.1% من أطفالنا يعانون من الحرمان على الأقل في مجال واحد، و40.3% يعانون من الحرمان في مجالين على الأقل من المجالات المحددة في الدراسة. كما أبانت عن تفاوتات كبيرة بين المجالين الحضري والقروي، حيث يعاني أطفالنا بالمجال القروي من حرمان كبير في أبعاده ونسبته وشدته. فإذا كان 41.7% من أطفالنا بالمجال الحضري لا يعانون من أي حرمان، فإن هذه النسبة لا تتعدى 7.9% في المجال القروي.

أما في ما يخص تداخل مجالات الحرمان أو الحرمان المركب، فقد أبانت نفس النتائج الأولية أن حرمان الطفل في مجال معين يكون مقترنا بالضرورة بالحرمان في مجالات أخرى مرتبطة، وستكون هناك فرصة للاطلاع على النتائج الأولية لهذا البحث بتفصيل أكثر خلال الأيام الثلاث لهذا اللقاء الجهوي.

وهي النتائج التي تسائلنا جميعا، كقطاعات حكومية ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني، وتنتظر منا أجوبة بحجم التحديات المطروحة أمامنا من قبيل:

- تعزيز منظومتنا المعلوماتية وتقوية قدراتنا العلمية والتقنية لتوفير معلومات دقيقة على مستوى أدنى التجمعات السكنية، كالمدين والقرى والأحياء، مما يمكن إعداد قواعد بيانات محينة ورسم خرائط دقيقة لفقر الأطفال؛
- وضع هذه المعطيات رهن إشارة الجهات والجماعات الترابية لدعم التنزيل الترابي للسياسات والبرامج العمومية التي تسهف الطفولة والأسرة؛
- تعزيز برامج الوقاية، التي يتضمنها الهدف الاستراتيجي الرابع للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، كبرامج مساعدة الأسر في وضعية هشاشة والوساطة الاجتماعية والإرشاد الأسري، والرصد مؤشرات الهشاشة لدى الأطفال.

حضرات السيدات والسادة

لقد أولى البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2017-2021 حيزا مهما للجانب الاجتماعي، وذلك بالوقوف عند تعقد وتداخل العوامل التي تؤدي إلى الفقر أو التهميش أو الإقصاء، فالتزمت الحكومة خلال ولايتها التشريعية بـ:

- رفع نسبة التمدرس؛
- تقليص نسبة الأمية؛
- تعميم التغطية الصحية؛
- الولوج للخدمات الصحية الأساسية؛
- تقليص نسبة الوفيات لدى الرضع؛
- فك العزلة بالعالم القروي؛
- تقليص العجز السكني.

وكلها مداخل تتقاطع معها المداخل المعتمدة في الدراسة وتعزز نجاعة اختيارها. كما ستواصل الحكومة تعزيز البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات الأكثر هشاشة، ودعم الأسرة كأول لبنة للمجتمع، حيث تعد المكان الطبيعي لنمو الطفل وتفتح على العالم، ومعاونة الأسرة هي معاونة مركبة للطفل. ونذكر من بين هذه البرامج الاجتماعية:

- برنامج "تيسير" في إطار الحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي؛
- تعميم نظام المساعدة الطبية؛
- برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشّة الحاضنات لأطفالهن اليتامى؛
- برامج التكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- تعزيز منظومة صندوق التكافل الاجتماعي الخاص بالأطفال في وضعية إعاقة؛
- تنفيذ البرامج الاستعجالية لفائدة الطفولة في وضعية صعبة؛
- تعزيز برامج تحديث وتوسيع مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال؛
- إحداث منظومات معلوماتية لليقظة الاجتماعية ولرصد الفئات الفقيرة أو الهشة؛
- تفعيل المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

حضرات السيدات والسادة

لقد كان تعاوننا مع المرصد الوطني للتنمية البشرية تعاوننا مثمرا، التقت فيه الرؤى وتكاملت الأهداف في دراستين هامتين: الأولى حول فقر الأطفال، والثانية حول الأشخاص المسنين. وإذ نعتبر هذا التعاون خطوة أولى في أفق توطيد هذه الشراكة وتوسيعها إلى مجالات أخرى ذات الاهتمام المشترك، نطمح إلى مواصلة العمل على تطوير البحث حول الفقر المتعدد الأبعاد للأطفال، لأننا بحاجة إلى معطيات دقيقة تخص كل مجالات كل حقوق الطفل ليتسنى لنا القيام بمهمتنا كقطاع حكومي مسؤول على حماية الطفولة والنهوض بحقوقها بتنسيق مع كافة القطاعات.

أتمنى التوفيق والنجاح لأشغال هذا اللقاء الجهوي.. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.